

18 February 2014

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٠٦

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٠

الرئيس: السيد فينشيو ماتي..... (إيطاليا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02898(A)



* 1 7 0 2 8 9 8 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٠٦ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل أن نبدأ، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير وليد محمود عبد الناصر ممثل مصر، الذي تولى مسؤولية تمثيل حكومته لدى المؤتمر. وأود أن أختتم هذه الفرصة، باسم المؤتمر وباسم حكومتي، لأؤكد لكم، سيدي السفير، تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهمتكم الجديدة.

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة بصفتي رئيساً لمؤتمر نزع السلاح، اسمحوا لي أن أدلي ببيان بصفتي هذه. لقد حظيت بامتياز وشرف ترؤس هذا الجمع اليوم. وإنني أعترم بذل قصارى جهودي وأن أسهم إسهاماً إيجابياً في عمل هذه الهيئة.

واسمحوا لي في البداية أن أعرب عن أحر تمنائي لسلفي السفير إفياتار مانور وفريقه على انخراطهم بقوة في إيجاد السبل الممكنة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من تجاوز الصعوبات التي تواجهه حالياً. كما أنني أقدر كثيراً نهجه العملي والواقعي. لقد تمكن من وضع دورة المؤتمر لعام ٢٠١٤ على المسار الصحيح. وإنني أعترم السير على نفس النهج وإرساء رئاستي على مبدأ الاستمرارية بين رؤساء الدورة الستة.

وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام بالنيابة على مشاركته النشطة والتزامه تجاه المؤتمر وأن أوجه الشكر أيضاً لموظفي الأمانة على الدعم القيم الذي قدموه حتى الآن.

وأتوجه بالشكر أيضاً، أخيراً وليس آخراً، إلى الرؤساء الآخرين لدورة عام ٢٠١٤ على تعاونهم وعلى استعدادهم لجعل هذه الدورة نقطة انطلاق طيبة لتنشيط المؤتمر.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تدعى فيها إيطاليا إلى تحمل مسؤولية قيادة أعمال هذه الهيئة. لقد كان بلدي عضواً في المؤتمر منذ تأسيسه في شكله الحالي، وحتى قبل ذلك، عندما أنشئت اللجنة الثمانعشرية لنزع السلاح في عام ١٩٦١.

ويمثل الالتزام بنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية الإيطالية. ولقد ظلت إيطاليا نشطة منذ مدة طويلة على جبهات مختلفة تشمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة الثمانية، وأيضاً في سياق الاتفاقيات الدولية الرئيسية، بما يتسق مع مبادئها التوجيهية، وهي تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

وفي هذا الإطار، تدعم إيطاليا حالياً جهود المجتمع الدولي في الجمهورية العربية السورية، حيث ما زالت تجري أطوار إحدى أهم عمليات نزع السلاح في السنوات العشر الأخيرة.

وتشهد هذه العملية، في جملة أمور، على قيمة وفعالية إحدى أهم الاتفاقيات التي تم التفاوض بشأنها في هذا المكان، وهي اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتبين مدى أهمية العمل الذي يطلب منا القيام به بالنسبة للبشرية، وأيضاً أهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه مؤتمر نزع السلاح من أجل عالم أكثر أماناً.

وتماشياً مع الانخراط المعهود لبلدي في هذا المجال، لن أدخر جهداً لتنشيط هذا المحفل وتعزيز مصداقيته. وإنني أرحب، في هذا الصدد، بالرسالة المشجعة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة وأشاطرها. ولا يمكن أن يذهب نداؤه الرامي إلى استئناف عمل المؤتمر أدراج الرياح.

إن الخطر المتمثل في تهميش الأحداث المتتالية لمؤتمر نزع السلاح وتجاوزها له هو خطر حقيقي وغير مقبول. ولتجنب ذلك، يلزم توافر قدر معين من المرونة. وإنني مقتنع بأن المرونة

لا تتناقض مع حماية المصالح الوطنية. بل على العكس من ذلك، يعزز بعضهما بعضاً، ويمكن ممارستهما معاً في نفس الوقت.

وإنني لعلّي ثقة تامة بأن الوقت قد حان لكي يستأنف المؤتمر أنشطته حتى وإن لم تتوفر شروط اعتماد برنامج عمل ذي ولاية تفاوضية حتى الآن كما ذكر ذلك الرئيس السابق وأكدته مشاوراتي الثنائية.

لذلك، يلزم اتباع نهج مبتكر في ظل الوضع الراهن.

ويبدو لي من المناقشات التي أجريت حتى الآن ومن مشاوراتي الثنائية أنه يسود توافق عام في الآراء بشأن ما يسمى بالنهج ذي المسار المزدوج.

ولم أسمع أية معارضة قوية فيما يتعلق بالمسار الأول، الذي هو تحديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي، بل تعليقات بناءة مختلفة على مشروع النص المقترح. وما زالت المناقشة مفتوحة، كما أأمل أن تتمكن من تعميم مشروع مقرر في أقرب وقت ممكن بعد إجراء المزيد من المشاورات. وعلى أي حال، أود أن أشكر السفير غاليغوس شيريويغا ممثل إكوادور والسفير وولكوت ممثل أستراليا على استعدادهما لمواصلة العمل كرئيسين مشتركين.

أما بشأن المسار الثاني، الذي هو برنامج الأنشطة، فإننا، نحن الرؤساء الستة لدورة المؤتمر الحالية، عازمون على العمل بروح من الشفافية، وتعاون وثيق مع المجموعات الإقليمية وبالمشاركة الكاملة لجميع الأعضاء. ونأمل أن نقوم في الأيام القادمة بتعميق المشاورات وتلقي تعليقات وردود فعل من المجموعات الإقليمية بشأن الاقتراح الذي عممه الأسبوع الماضي رؤساء دورة عام ٢٠١٤. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد مجدداً استعدادنا لتوضيح اقتراح الرئيس للمجموعات الإقليمية.

وكما جاء في بياني المدلى به في الجلسة العامة الأولى، من الأهمية بمكان أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله وأن يلبي التوقعات التي كانت لدى المجتمع الدولي عندما أنشأ هذا المحفل. إننا نضطلع بمسؤولية هامة. دعونا نظهر أننا جديرون بالثقة الممنوحة لنا.

والآن أود أن أنتقل إلى قائمة المتكلمين اليوم. لقد طلبت الوفود التالية تناول الكلمة: كوبا وفنزويلا ومصر والمكسيك. أعطي الكلمة الآن لممثلة كوبا، السفيرة أنايانزي رودريغيس كامينحو.

السيدة رودريغيس كامينحو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة هذا العام، اسمحوا لي أن أهنيئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذا المحفل الهام. وإنني لعلّي ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة النطاق ستتمكننا من النهوض بعمل مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أنضم إليكم في الترحيب بصديقنا السفير ناصر ممثل مصر، وأؤكد لكم استعدادنا للعمل معاً من أجل المضي قدماً بعمل مؤتمر نزع السلاح.

سيدي الرئيس، عُقد مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في هافانا يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير. والجماعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي منظمة إقليمية تضم جميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من ريو غراندي إلى باتاغونيا. وقد مُثلت في هذا الحدث جميع بلدان المنطقة البالغ عددها ٣٣ بلداً.

وقد أعلنت قمة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسمياً، في إنجاز تاريخي، منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام. وتعهد رؤساء الدول والحكومات، في ذلك الإعلان، بمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي بوصفه هدفاً ذا أولوية والإسهام في إحراز تقدم نحو نزع السلاح العام والكامل كوسيلة لتعزيز الثقة بين الأمم.

وتعهدوا أيضاً باحترام مبادئ وقواعد القانون الدولي وبحل خلافاتهم بالوسائل السلمية وتجنب التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في المنطقة إلى الأبد.

وعلاوة على ذلك، أعادوا تأكيد التزام بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام مبادئ السيادة الوطنية والمساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب.

واعتمد مؤتمر قمة هافانا أيضاً إعلاناً خاصاً بشأن نزع السلاح النووي، وحدد نزع السلاح النووي الكامل والذي يمكن التحقق منه كهدف من أهداف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأكد من جديد على أن الضمان الفعلي الوحيد لعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتجلى في إزالتها وحظرها تماماً.

وأكد الإعلان أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، كما أكدت ذلك محكمة العدل الدولية بالإجماع في فتوى عام ١٩٩٦.

وأكد كبار الشخصيات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كذلك اهتمامهم المشروع بتلقي ضمانات لا لبس فيها وملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها، ودعوا تلك الدول إلى العمل على اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن ضمانات الأمن السلبية بأسرع ما يمكن. كما حثوا القوى النووية على احترام الطابع غير النووي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وسحب الإعلانات التفسيرية المرفقة بالبروتوكولين الأول والثاني لمعاهدة تلاتيلولكو، التي هي بمثابة تحفظات يحظرها ذلك الصك.

ودعا الإعلان الخاص بشأن نزع السلاح النووي الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣ لنزع السلاح النووي التي اتفق عليها في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ تنفيذاً كاملاً وفورياً، فضلاً عن خطة العمل المعتمدة في عام ٢٠١٠.

كما أكد رؤساء الدول والحكومات عزمهم على كفالة المتابعة المناسبة لقرار الجمعية العامة ٣٢/٦٨ المعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي لعام ٢٠١٣".

كما أكدوا مجدداً التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القوي بعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لتحديد التدابير والإجراءات اللازمة للقضاء على الأسلحة النووية في أقصر وقت ممكن، بغية اعتماد برنامج مرحلي يروم إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة في إطار زمني محدد، فيحظر تطوير تلك الأسلحة وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وينص على تدميرها.

وكدليل على التزام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي القوي بنزع السلاح النووي وتحقيق السلام، كانت تلك المنطقة هي أول منطقة مأهولة بالسكان في العالم تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، من خلال معاهدة تلاتيلولكو. ونحن فخورون بأن مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد رسّخ الالتزام بإعلان منطقة بأكملها منطقة سلم، لأول مرة في تاريخ الإنسانية، خالية من الحروب والتهديد باستخدام القوة أو استخدامها، سنقوم فيها بأنفسنا بتسوية المنازعات بين بلداننا، من خلال الوسائل السلمية والتفاوض، وفقاً لمبادئ القانون الدولي.

ونظراً لأهمية نتائج مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل، ولا سيما نزع السلاح النووي، طلبنا من أمانة مؤتمر نزع السلاح أن تنشر كلا البيانين كوثيقتين رسميتين للمؤتمر. وبمجرد حدوث ذلك، سنعمم النصين الإنكليزي والإسباني لكلا البيانين على البعثات المعتمدة لدى مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة كوبا على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثلة فنزويلا، السفيرة ريبكا سانتشيس.

السيدة سانتشيس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا الحفل. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد لكم دعم وفدنا وتعاوننا في جميع مساعيكم خلال الأسابيع المقبلة.

وتود جمهورية فنزويلا البوليفارية أن تؤكد مجدداً التزامها بهذا الحفل وبالتعددية. وإننا نتحمل تجاه المجتمع الدولي مسؤولية العمل من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وستكون دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٤ دورة حاسمة. كما أنه لم يعد بوسعنا تأجيل بدء العمل الموضوعي. وسيكون مستوى الاستعجال الذي سنباشر به هذه المهمة حاسماً لضمان استمرار أهمية هذا الحفل بل واستمرار وجوده، كما يجب أن نبدأ بالاتفاق على برنامج العمل. وإننا على أهبة الاستعداد للمساعدة على ضمان التوصل إلى نتيجة مثمرة للمناقشات المتعلقة بتجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي بغية تقديم مقترحات محددة بشأن برنامج عمل من شأنه أن يمكننا أخيراً من التحرك صوب المفاوضات.

وينبغي أن تروم جهودنا لتحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل، وفقاً لبرنامج متعدد الأطراف ومتفق عليه ويتسم بالشفافية ويتعذر إلغاؤه ويمكن التحقق منه، ويضمن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إزالة الأسلحة النووية بشكل تام باعتباره الضمان الفعال الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها.

سيدي الرئيس، نود، في هذا السياق، تسليط الضوء على الإعلان الرسمي الذي اعتمد في مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في كانون الثاني/يناير الماضي في مدينة هافانا، كوبا، بشأن إعلان منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمنطقة سلام. فلأول مرة، أكدنا نحن البلدان الأعضاء التزامنا الثابت بتسوية المنازعات سلمياً والقضاء نهائياً على التهديد باستخدام القوة في منطقتنا. وإننا نضع في اعتبارنا أن تحقيق السلام هو من أسمى المكتسبات والتطلعات المشروعة لجميع الشعوب، وإننا ندرك أيضاً الآثار الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية.

ويكتسي اعتماد صكوك جديدة بشأن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل أولوية حاسمة بالنسبة لمنطقتنا.

وإننا نعتقد أن نزع السلاح يجب أن يكون عاملاً لتحسين نوعية حياة مجتمعاتنا وأساساً للتضامن بين الشعوب. إن المعرفة المتبادلة التي تعزز الثقة هي أساس الاحترام والتعاون، وهي وسائل تمكن من تجاوز أوجه عدم المساواة.

دعونا لا نفوت الفرصة التي يتيحها لنا هذا المحفل. وإننا نضطلع بمسؤولية جماعية تتجلى في التفاوض بشأن صكوك تروم تنظيم أسلحة الدمار الشامل وإزالتها. ولا يمكننا أن نبقي غير مبالين بمخاطر هذا التهديد المشترك.

وينبغي أن يجد مؤتمر نزع السلاح، الذي كان إنشاؤه وتطوره حدثين ذوي أهمية حاسمة، سبيلاً ليحتل مكانته على الساحة الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة فنزويلا على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس. والآن أعطي الكلمة للسفير وليد محمود عبد الناصر، ممثل مصر.

السيد عبد الناصر (مصر) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أشكركم على الكلمات الطيبة التي وجهتموها إلي في ملاحظاتكم التمهيدية في بداية هذا الاجتماع. وأود أن أشكر أيضاً سفير كوبا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وبالنظر للتطورات التي تحدث داخل المؤتمر وخارجه، نحن متيقنون من قدرتكم على المضي قدماً بعمله والخروج من المأزق الذي حال دون اضطلاع هذه الهيئة المهيبة بمهامها بوصفها المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

وإننا نتطلع إلى اعتماد برنامج عمل في الوقت المناسب يتيح لنا البدء مبكراً في التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً. وأود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تأييد وفدي الكامل لجهودكم الرامية إلى المضي قدماً بعملنا.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للرسالة الملهمة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، إلى مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير الماضي، وأعرب فيها عن أمله في أن يحضّر الإلهام مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح، ويجعل من عام ٢٠١٤ عام إبداع وعمل، "عام الحصان الأزرق". ويؤيد وفد بلدي أيضاً السيد مايكل مولر، الأمين العام بالنيابة للمؤتمر، وفريقه، تأييداً كاملاً.

وإن مصر، التي هي من بين الأعضاء الأصليين للجنة الثمان عشرة لنزع السلاح التي أنشئت عام ١٩٦١، ما زالت تولي أهمية قصوى لعمل مؤتمر نزع السلاح.

ويساورنا قلق بالغ لأن مؤتمر نزع السلاح لم يقم، طوال السنوات الـ ١٨ الماضية، باعتماد وتنفيذ برنامج عمل لبدء مفاوضات الموضوعية.

وإننا نشعر بمزيد من القلق لأن مؤتمر نزع السلاح انشغل بعدم وجود برنامج عمل، وهو منشغل الآن بإعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي يكلف بولاية وضع برنامج عمل، بدلاً من التفاوض بشأن الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح.

ونحن واثقون من أنه يتعين علينا في نهاية المطاف أن نبرهن على الإرادة السياسية اللازمة للدفع قدماً بالولاية التفاوضية لمؤتمر نزع السلاح من أجل تجاوز هذا المأزق.

وبما أننا نعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية دائماً لاعتماد برنامج عمل متوازن وشامل يتوافق الآراء من أجل بدء المفاوضات، اسمحوا لي أن أؤكد مجدداً موقف مصر من عناصر ذلك البرنامج.

أولاً، تعتبر مصر أن نزع السلاح النووي يكتسي أولوية قصوى، على النحو ما أكد عليه بوضوح القرار الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ١(د-١) الصادر عام ١٩٤٦، والذي أعيد تأكيده لاحقاً خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

وعلاوة على ذلك، اتخذت الجمعية العامة مؤخراً القرار ٣٢/٦٨ الذي دعت فيه إلى بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح على وجه الاستعجال من أجل إبرام المبكر لاتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية تحظر حيازتها أو استحداثها أو إنتاجها أو الحصول عليها أو تجريبها أو تخزينها أو نقلها أو استخدامها أو التهديد باستخدامها وتنص على تدميرها. ولذلك نتوقع أن يتضمن أي برنامج عمل مقترح إنشاء هيئة فرعية تتولى معالجة نزع السلاح النووي.

ثانياً، ظلت مصر تؤيد دائماً فكرة إبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ما دامت تلك المعاهدة، حسب ما جاء في "الخطوات العملية الـ ١٣" المعتمدة في مؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستخدم أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على حد سواء.

وقد انضمنا على ذلك الأساس إلى توافق الآراء الحاصل بشأن التفاوض على معاهدة تحظر إنتاج تلك المواد من أجل الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ونحن نسعى، لذلك السبب، إلى أن يتضمن أي برنامج عمل مقترح ولاية بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة، ويشير بوضوح إلى أنه سيتطرق للمخزونات من تلك المواد المنتجة بالفعل وأيضاً إلى ما سينتج منها في المستقبل.

ثالثاً، تهتم مصر أيضاً بتعزيز الفضاء الخارجي والحفاظ عليه كبيئة سلمية ينبغي أن تكون بمثابة تراث مشترك للبشرية. ولذلك من الضروري أن نواصل تطوير النظام القانوني الذي يحكم الفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح فيه.

وأود أن أذكر المؤتمر، في هذا السياق، بأن الجمعية العامة تعتمد كل عام بتوافق الآراء تقريباً، مع امتناع دولتين فقط عن التصويت، قراراً تقدمه بالتناوب كل من مصر وسري لانكا بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، مع الاعتراف بمؤتمر نزع السلاح كمحفلة للتفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً في هذا الصدد، ويدعو إلى إنشاء هيئة فرعية للمؤتمر تضطلع بهذا العمل.

ويتعين على المؤتمر أن يرقى إلى مستوى ولايته وما يتوقع منه في هذا المجال وأن يبدأ المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولا يمكن أن يكون التوقيت مناسباً أكثر مما هو الآن، إذ بين التاريخ مراراً وتكراراً أنه من الأسهل بكثير الحيلولة دون تطوير نظم الأسلحة قبل نشرها بدلاً من محاولة إعادة المارد إلى قمقمه.

رابعاً، نتطلع مصر إلى أن يتناول مؤتمر نزع السلاح ترتيبات دولية فعالة لكي تعطي الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتعد تلك الضمانات مطلباً مشروعاً من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وهي أمر طال انتظاره.

وإننا نتطلع إلى أية مناقشة بشأن مشروع برنامج عمل مقدم من جانبكم، سيدي الرئيس، مع أخذ تلك العناصر في الاعتبار.

وإننا على استعداد أيضاً لإجراء مثل تلك المناقشات في إطار فريق عامل غير رسمي معني ببرنامج العمل يعاد إنشاؤه. ومع ذلك، ونظراً للتعليقات التي قدمت كتابة وشفوياً خلال الدورة الأخيرة للمؤتمر، فإننا نتطلع إلى رؤية النص الدقيق المقترح قبل التعليق على القرار المقترح للمؤتمر.

وفي انتظار ذلك، وإلى أن يتم التوصل إلى برنامج عمل بتوافق الآراء، نؤيد إجراء مناقشات منظمة في المؤتمر بشأن بنود جدول الأعمال بهدف تيسير أي مفاوضات مقبلة بشأن تلك البنود في المؤتمر. وإننا بصدد دراسة الورقة غير الرسمية التي عمتت من خلال المنسقين الإقليميين بشأن هذا الموضوع، وسنقدم تعليقاتنا في مرحلة لاحقة.

وهناك سعي مُتنامٍ لتعزيز فهم عواقب استخدام الأسلحة النووية وضرورة وضع تلك العواقب في صميم أية جهود تروم نزع السلاح النووي في المستقبل.

ويروم كل من المؤتمر الأول بشأن الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، المعقود في أوسلو في آذار/مارس ٢٠١٣، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نزع السلاح النووي المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي، مواصلة التركيز على ما تعنيه تلك الأسلحة حقاً لمستقبل البشرية.

وقد شاركت مصر بنشاط، قبل بضعة أيام، في المؤتمر الثاني بشأن الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية، الذي عقد في المكسيك يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤.

ونود بهذه المناسبة أن نشكر حكومة المكسيك على حسن ضيافتها وتنظيمها الممتاز للمؤتمر. وهو يهدف مرة أخرى إلى زيادة الوعي بالمخاطر التي يمثلها مجرد وجود الأسلحة النووية في أي مكان ولدى أي دولة للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق، أظهر مؤتمر المكسيك بوضوح أننا كنا نعيش على وشك حدوث انفجارات نووية، في حين أنه يمكن أن تكون لانفجار نووي واحد نتيجة مدمرة وأثر طويل الأجل على العالم أجمع.

ونرحب أيضاً بإعلان النمسا استضافة المؤتمر الثالث بشأن الآثار الإنسانية لاستخدام الأسلحة النووية قبل نهاية هذا العام، وإننا نتطلع إلى مشاركة جميع البلدان في هذا المؤتمر الهام، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ولا نخفي خيبة أملنا إزاء عدم عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ولقد خرجنا من

الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ مرسلين رسالة قوية عن استيائنا من استمرار عدم تنفيذ ما اتفق عليه في عام ٢٠١٠، أي تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي تم على أساسه تمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى دون تصويت.

ويشير التأخير في عقد المؤتمر المؤجل بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط قلقاً بالغاً إزاء التعهدات التي نأخذها على عاتقنا في محافل نزع السلاح المتعددة الأطراف والتزام الأطراف بالوفاء بتلك التعهدات.

وقد أطلق السيد نيبيل فهمي، وزير خارجية مصر، مبادرة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ طلب فيها من دول المنطقة، فضلاً عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، أن يقدموا التزامهم بإقامة شرق أوسط خال من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في رسائل موجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وسبق لجميع أعضاء جامعة الدول العربية أن قدموا تلك الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة وكرروا فيها تأييدهم لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقاً للخطوة الأولى من تلك المبادرة.

كما أرسلت إيران أيضاً رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في هذا الصدد. ويمكن أن يمثل ذلك فرصة لتشجيع دول أخرى محددة على اتخاذ نفس الخطوة، كدليل على التزامها بتعزيز هيكل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، والانتقال إلى الخطوة الثانية من المبادرة، التي تقوم وفقها دول المنطقة الثلاث التي ليست طرفاً في أي من المعاهدات والاتفاقيات الثلاث المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بالالتزام في نفس الوقت بالتوقيع والتصديق عليها مع العمل بالتوازي على عقد مؤتمر عام ٢٠١٢ المؤجل، دون مزيد من التأخير.

ولا ترتبط أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط بمصدقية نظام معاهدة عدم الانتشار واستدامته فحسب، بل إنه من المسلم به أيضاً أنها غاية هامة في حد ذاتها يتشاطرها العالم أجمع ويتجلى ذلك في العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وأيضاً المجلس العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

سيدي الرئيس، تتمنى لكم رئاسة ناجحة ونظل مستعدين لمساعدتكم في جهودكم الرامية للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل متوازن وشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك، السفير خورخي لوموناكو.

السيد لوموناكو (المكسيك) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أعرب عن دعم وفدي لرئاستكم. كما أنضم إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بسفير مصر، وأشكره على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى حكومتي.

ويسرني بالغ السرور أن أبلغكم بأن المؤتمر الثاني بشأن الأثر الإنساني للأسلحة النووية الذي عقد في ناياريت بالمكسيك خلال الأسبوع الماضي لقي نجاحاً عظيماً في مجالات عديدة: نجاح عظيم على مستوى الحضور - ١٤٦ وفداً حكومياً، بالإضافة إلى ممثلين عن ثنائي وكالات للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وفريق هام تابع للجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والعشرات من منظمات المجتمع المدني؛

كما عرف نجاحاً كبيراً في تسليط الضوء على مسألة الخطر الذي تمثله تلك الأسلحة على البشرية؛ وحقق نجاحاً كبيراً في عرض أدلة علمية قاطعة على النتائج الكارثية التي تترتب على حدوث تفجير نووي واحد سواء كان ذلك عن طريق الخطأ أو عنوة على الصحة العامة والمساعدة الإنسانية والاقتصاد والتنمية والقضايا البيئية وتغير المناخ والأمن الغذائي.

ولعل المؤتمر كان ضحية نجاحه، إذ تأخرت جلسته الختامية بأكثر من ثلاث ساعات، حيث طلب ٧٢ وفداً الكلمة من أجل الإدلاء ببيانات تحت على العمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية (#NayaritSpirit الذي يشكل الآن موضوع تغريدات كثيرة على تويتر).

وعلى مدى الأشهر الماضية، كان من المغربي تنظيم مؤتمر بشأن هذا الموضوع كحدث أول، ومؤتمر ثانٍ بمحض الصدفة، ولكن تنظيم مؤتمر ثالث سيشكل نزعة بالتأكيد. لذلك لا عجب في كون قرار النمسا استضافة مؤتمر قبل نهاية هذا العام شكل موضع ترحيب حماسي كبير في نياريت.

وبما أننا متيقنون من ذلك، من حيث صلته بأعمال مؤتمر نزع السلاح، وزعنا على المندوبين نسخاً من موجز الرئيس. وأرجو أن يعتبر موجز الرئيس الذي وزع للتو، وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس. أعطي الكلمة الآن لممثل تونس، السفير عبد الرزاق الكيلاني.

السيد الكيلاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، سيدي الأمين العام، أيها الزملاء الأعزاء، بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة في هذه الجمعية الموقرة، أود أولاً أن أشكركم على ترحيبكم الحار وأن أرحب بدوري بجميع الممثلين المعتمدين حديثاً لدى مؤتمر نزع السلاح. واسمحوا لي أيضاً، سيدي الرئيس، أن أعرب لكم عن خالص تهناتي لتوليكم رئاسة المؤتمر. وإنني لعللى ثقة بأن عملنا سيتوج بالنجاح الذي نتمناه جميعاً تحت قيادتكم وبفضل مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة النطاق. واسمحوا لي أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاون وفد بلدي التام واستعدادنا لمساعدتكم على الاضطلاع بمهمتكم الصعبة.

وقبل وصولي إلى جنيف، فوجئت بمعرفة حالة أعمال المؤتمر. واتضح أن المؤتمر في موقف لا يحسد عليه، بعد أنه أصيب بالشلل لأكثر من ١٥ عاماً بسبب عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمله. بيد أن بداياته كانت ملهمة وواعدة. وباعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف التي أنشأتها الأمم المتحدة للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح وإبرام صكوك ملزمة قانوناً في هذا المجال، فإنه تحمل مسؤولياته وأشرف على إبرام عدة اتفاقات هامة للغاية.

ومن ثم لنا أن نتساءل أين تكمن المشكلة. ولماذا وصلت الأنشطة الهامة التي عهد بها إلى هذه الهيئة إلى الطريق المسدود؟ هل حدث ذلك حقاً بسبب القضايا الإجرائية؟ إنني أشك في ذلك. فحسب رأيي كمحام، من الصعب تقبل وصول هيئة التفاوض إلى الطريق المسدود حتى قبل أن تقدم أي نص للمناقشة. وعلى الرغم من أهمية برنامج العمل، فهو مجرد خارطة طريق تحدد المسائل التي سيتفاوض بشأنها، وينبغي ألا تشكل، حسب رأيي المتواضع، حجر عثرة بالنسبة للدبلوماسيين والمفاوضين الخبراء.

ويبدو أنه لا علاقة لأسباب الجمود الذي اتسم به المؤتمر بميلنا الطبيعي كدبلوماسيين للتفاوض. ولذلك، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تتحلى دولنا بالمسؤولية السياسية والأخلاقية لمواجهة ما لا يعد ولا يحصى من تحديات نزع السلاح التي يعرفها عالمنا.

ومن الواضح أن المؤتمر يمثل محور اهتمام خاص من جانب المجتمع الدولي، الذي يتطلع إلينا لتحقيق الآمال المعلّقة على هذه الهيئة. وبما أن هذه السنة حاسمة بالنسبة للمؤتمر، فمن واجبنا أن نعمل معاً لتعزيز توافق الآراء وإعطاء الأمل لجميع من يؤمنون بقيم السلام والأمن والنماء للجميع.

ويرحب وفد بلدي بالإعراب عن الرغبة في تجديد ولاية الفريق العامل غير الرسمي، ويحدوه الأمل في أن نولد بذلك الزخم اللازم لاستئناف العمل الموضوعي للمؤتمر بمجرد استعادة الثقة بيننا.

ونحن ندرك أن لكل فرد أولويات لا تشاطرها معه بالضرورة أطراف أخرى في المؤتمر، ولكن ينبغي أن تُحترم المصالح العامة للجميع؛ وإننا نتحمل مسؤولية الالتفاف حول الهدف المشترك المتمثل في تنشيط المؤتمر وتمكينه من أداء دوره.

إن العالم يراقبنا. ومن واجبنا أن نعمل وأن نحجز التقدم، ولا يمكننا أن نقوم ذلك ما لم نعمل سوياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل تونس على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة.

قبل أن نستأنف عملنا، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير الكيلاني، الذي تولى المسؤولية بوصفه ممثلاً لحكومته لدى المؤتمر. وأود، بالنيابة عن المؤتمر والنيابة عن حكومتي، أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم، سيدي السفير، تعاوننا ودعمنا الكاملين في مهامكم الجديدة. أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا، السفير أنتوني أندانجي.

السيد أندانجي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ بتهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ومنذ بدء دورة عام ٢٠١٤ في الشهر الماضي، كانت مساهماتكم في مداورات رؤساء الدورة الستة مساهمات قيمة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. وترحب كينيا بنظرتكم العامة بشأن طريقة عملكم طوال فترة رئاستكم.

ويسعدنا بشكل خاص أن نعلم أنكم ملتزمون التزاماً تاماً باستئناف العمل من الموضوع الذي توقف فيه سلفكم. وباعتبار كينيا من الرؤساء الستة لهذه الدورة، فإنها تعتقد أن التنسيق بين الرؤساء المتعاقبين سيكون أمراً أساسياً من أجل التصدي لبعض التحديات التي نواجهها مع ضمان تقدم مداوراتنا تدريجياً.

وإن التزامكم بمتابعة النهج المزدوج التزام عملي، ونحن مقتنعون بأنه من المهم توليد زخم من التداوير الإيجابية المتخذة. وإننا نعتقد قبل كل شيء أنه يمكن أن يؤدي ذلك النهج إلى وضع برنامج عمل، بدعم من أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

وأخيراً، أود أن أؤكد من جديد التزام وفدي بمواصلة العمل عن كثب معكم. وإننا نتطلع إلى مداورات مثمرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل كينيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. أرى أن قائمة المتكلمين قد استنفدت. هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك.

لقد أخذت علماً على النحو الواجب بالآراء المعرب عنها خلال هذه الجلسة العامة، وأعبر عن امتناني للتعليقات الواردة. وأعتبرها بمثابة مساهمة إيجابية في مداولاتنا المستقبلية. تود الأمانة أن تقوم بإعلان. أعطي الكلمة لنائب الأمين العام.

السيد ساريغا (نائب الأمين العام للمؤتمر) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، قبل أن أبدأ، اسمحوا لي أن أهنئكم وحكومتم على توليكم رئاسة المؤتمر، وأن أتعهد لكم مجدداً بدعم فريق الأمانة هنا. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للرئيس المنتهية ولايته، السفير إفياتار مانور، ممثل إسرائيل، على العمل المهني للغاية الذي قام به.

لقد طلبت الكلمة فقط لأذكر المنسقين وممثلي المجتمع المدني بأن صناديق الوثائق المتوفرة في هذا الطابق هي مخصصة فقط لتوزيع الوثائق الرسمية للمؤتمر. كان من الضروري أن أقوم بذلك لأنه في الأيام الماضية، وضعت في الصناديق مواد أرى أنها في رأيي ورأي الأمانة غير ملائمة للمحفل الذي نشكله. ولذلك، هذا مجرد تذكير لطيف بأن تلك الصناديق أعدت فقط للوثائق الرسمية لمؤتمر نزع السلاح، وعلى أساس استثنائي، جعلناها متاحة للمواد ذات الصلة بنزع السلاح لكي يستخدمها أعضاء آخرون في المؤتمر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي نائب الأمين العام. ستعقد الجلسة العامة القادمة للمؤتمر يوم الثلاثاء القادم، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠. رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.